

تحقيق

فادي ما سقط...
فادي ناك الإفادة!

هل «تصدح» المفرفعات النارية في سماء طلاب الشهادات الرسمية هذا العام؟ جرت العادة أن الناجح، وحده، يمارس «طقوس» الاحتفال. إلا أن قرار توزيع الإفادات على جميع الطلاب المرشحين لا يجعلهم يتساوون في الاحتفالات فحسب، بل يُظهرهم متساوين في الجهد والتعب!

هديك فرزور

«الإفادات على عكس اسمها ما بتفيد شي»، تقول سميرة (37 عاماً). لطالما انتظرت أم أحمد (كما تحب أن تناديها) أن تختبر شعور التوتّر الذي يسبق إعلان نتائج شهادة أحمد الرسمية، «إلى زمان ناظره اسمع رقمو على الراديو او ابعت جوزي على محل الانترنت لمعرفة النتيجة. خلص، هلق ما إليها قيمة». وعلى الرغم من أن أم أحمد تترك أن الإفادة هي وسيلة تضمن دخول ابنها المرشح لشهادة العلوم عامة إلى الجامعة، إلا أنها لا تعتبره دخولاً «مشرقاً». ربما لأنها كانت تتوق بنجاحه، كما تقول، لأن ابنها من «الشاطرين»: «هلق باعونا إياها، أنا كان بدي ينجح بلا جميلة حدا».

أحمد ليس وحده من سجل امتعاضه من قرار إعطاء الإفادات. فريما (الطالبة المرشحة لشهادة اقتصاد واجتماع) تجد أن هذه «الورقة» تقلل من أهمية التعب الذي بذلته كي تأخذ «الشهادة». واقعباً، ستجيز «الورقة» لريما ما كانت ستفعله «الشهادة»: الدخول

إلى الجامعة. وهي الذريعة الأساس التي تمسك بها وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب عندما أعلن قراره بإعطاء الإفادات. إلا أن الشابة ترفض الاعتراف بها كـ«شهادة»، فتسترسل بالشرح عن الفرق الذي يكمن بينهما وتعتبر أن هناك فرقاً بين ورقة تظهر لك العلامات التي نالها الطالب والتي تثبت أن هناك أساتذة منحوه إياها لأنها تحدد مستواه وورقة يملكها «مين ما كان». «أنا ما بدي كون مين ما كان» تقول ريما منزعة.

يقول رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء السابق، نمر فريحة، أن إعطاء الإفادات هو جزء من ضرب القطاع التربوي الذي يعاني أساساً من «مئة علة»، وبالتالي تأتي هذه الخطوة لتجهز عليه. ويلفت إلى أن قيمة الشهادة الرسمية تعود إلى مجموعة إجراءات (امتحان وتقييم) متكاملة تفقد أهميتها إن لم تكن هذه الإجراءات متمماً لبعضها لبعض ومكماً له.

بعض الأهالي أبدوا تفهماً واضحاً لقرار وزير التربية، برأيهم أنه الخيار الأقل سوءاً. فهم يفضلون الإفادة على «تضييع سنة كاملة من عمر أبنائهم». يلفت فريحة في هذا الصدد إلى الثقافة غير السليمة للتربية والتعليم لدى المجتمع اللبناني الذي يكثر للث شهادة بمعزل عن كيفية الحصول عليها أو قراراً كهذا يجب أن لا يتخذ من وزير أكاديمي كالوزير بو صعب، لافتاً إلى أنها مسؤولية السياسيين وعلى الجميع تحمّلها.

البعض الآخر من الأهالي يقلل من أهمية قرار منح الإفادات، انطلاقاً من اعتبارها خطوة متوقعة من نظام

نمر فريحة:
إعطاء الإفادات جزء من ضرب القطاع التربوي الذي يعاني أساساً من «مئة علة» (هيثم الموسوي)



محمود ناتوت، أن هذه الإفادات لا تؤثر كثيراً، ذلك أن لكل جامعة نظاماً خاصاً بها يتعلّق بامتحان الطلاب لامتحانات خاصة، ويتوقع فريحة أن بعض السفارات الموجودة في لبنان ستأخذ حتماً في الاعتبار مسألة الإفادات التي ستؤثر سلباً في الطلاب.

وعلى الرغم من أنه يجري التركيز على طلاب الشهادات الثانوية، باعتبار أن قرار منح الإفادات يصب في مصلحتهم بالدرجة الأولى، إلا أن لطلاب البريفيه رأياً في هذا المجال. إذ ترفض سارة أن يجري الحديث عن أن قرار منح الإفادات يهّم طلاب الثانوي فقط. «أنا كمان طالبة شهادة رسمية صحيح مش رايحة عالجامعة بس طالعة على الثانوي. وتشير إلى أن هناك الكثير من زملائها لا يستحقون أن

لم يكن ليقبّل بالشهادة حتى لو جرى تصحيح الامتحانات الرسمية. ذلك انه لا يؤمن بالمنهج السائدة التي يتشربها ابنه خالد (طالب مرشح لشهادة علوم الحياة)، لكنه يبرر أن الشهادة الرسمية هي بمثابة وثيقة تسمح له بأن يتابع دراسته خارجاً. علماً بأن هناك العديد من التربويين الذين اعتبروا أن الإفادات «تفقد الشهادة الرسمية قيمتها في الخارج أيضاً».

يُذكر أن هناك العديد من الطلاب خسروا منحهم الجامعية في الخارج بسبب عدم صدور النتائج حتى الآن، ويخشى بعض الطلاب أن لا تأخذ الجامعات هناك بإفادة النجاح على محمل الجد. يرى الأستاذ في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الأميركية

«أنا ما بدي كون مين ما كان» تقول ريما منزعة

كهذا. يقول كامل (40 عاماً): «إن الضربة التربوية التي بلّوج بها كثيرون تكاد تكون طبيعية في ظل النظام السياسي الاقتصادي الفاسد الذي يمعن في تدمير القيم المجتمعية والتربوية في البلاد». يصرّح الرجل الأربيعيني بأنه

متابعة

مجلس الوزراء يفوض بو صعب: الإفادات تحتاج إلى قف

الوزراء، وإنما لا بد من اصدار قانون فيما بعد. لذلك فوّض مجلس الوزراء وزير التربية استكمال المفاوضات مع هيئة التنسيق في الساعات المقبلة للمهلة التي حددها، من أجل تصحيح الامتحانات الرسمية، وإذا لم يصل إلى نتيجة، فهو مفوّض باتخاذ القرار المناسب، بما في ذلك الإفادات. وأشار إلى تحفظ بعض الوزراء على قرار الإفادات، إلا أن أحداً لم يقدم اعتراضاً صريحاً، فعملياً ليس لدينا حل آخر.

وقال وزير الزراعة أكرم شهاب ان الوزير بو صعب عجز عن إقامة التسويات مع هيئة التنسيق، واتخذ قرار الإفادات بانتظار حلحلة قضية سلسلة الرتب والرواتب. وأوضح أن مجلس الوزراء قال له أن «القرار لك ونحن متضامنون معك، أنت مكلف هذا الملف، ويمكن أن تدعو للجان الفاحصة في الامتحانات الرسمية للعودة إلى التصحيح، وإذا لم تصل إلى نتيجة، بإمكانك اتخاذ القرار الذي تراه مناسباً».

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية محمد فنيش قال ان وزير التربية عرض المشكلة، وأنه وصل إلى حائط مسدود، وتعذرت الحلول لذا اتخذ

الراهن. وفي الحصيلة، بدت أكثرية الوزراء تميل إلى ترك وزير التربية يمضي في تنفيذه قراره للتخلص من ضغط بقاء مصير أكثر من 100 ألف طالب معلقاً في انتظار سلسلة رواتب لن تقف.

إلا أن ما برز في الجلسة ولم يتناوله بيان مجلس الوزراء، هو التحذير من أن منح الطلاب الذين تقدّموا إلى الامتحانات الرسمية افادات نجاح من دون انتظار التصحيح، وإعلان العلامات يحتاج إلى قانون في مجلس النواب، يشرّع معادلة الشهادات الرسمية بالإفادات، ولا سيما أن هناك اختصاصات جامعية وكليات ووظائف ومهننا منظّمة بقوانين تشترط حصول المتقدم إليها على شهادة رسمية، وفق نظام الشهادات اللبناني أو ما يعادلها. وبحسب مصدر وزاري، جرى تجاوز هذه النقطة باعتبار أن صدور القانون ليس ملحاً الآن، ويمكن تسوية الأمر لاحقاً بعد أن يكون منح افادات النجاح قد أصبح امراً واقعاً!

وزير العمل سجعان القزبي قال في اتصال مع «الأخبار» إن قرار الإفادات هو بيد وزير التربية في مرحلة أولى، وهو لا يحتاج إلى مرسوم من مجلس

يبدي فيها جميع الوزراء مسؤولين مباشرة عن تداعيات هذا القرار، وفي الوقت نفسه، لا يكونون مسؤولين عن تعطيل تنفيذه. فقد تحفّظ البعض عليه، ولا سيما وزراء حزب الله، من دون تسجيل اعتراض يفرض إعادة النظر فيه، أو يفتح مشكلة حول صلاحيات وزير التربية. كذلك قدّم بعض الوزراء، ولا سيما وزير المال علي حسن خليل مداخلات تشير إلى أن الحل يكمن في التوافق على تمرير سلسلة الرواتب في مجلس النواب، إلا أن هناك عرقلة واضحة تجعل من هذا الخيار مستبعداً في الوقت

قالت الحاج

البيان الصادر عن مجلس الوزراء بعد جلسته امس، الذي تلاه وزير الاعلام رمزي جريج، صاغ الموقف من قرار وزير التربية الياس بو صعب بمنح الطلاب الذين تقدّموا إلى الامتحانات الرسمية افادات نجاح بدلاً من الشهادات الرسمية، على الشكل التالي: «بناء على طلب وزير التربية والتعليم العالي، وبعد الاستماع إلى عرضه في هذا الشأن، قرر مجلس الوزراء تفويض وزير التربية والتعليم العالي متابعة مسألة تصحيح الامتحانات الرسمية، سعياً لإنقاذ العام الدراسي من أجل تأمين دخول الطلاب إلى الجامعات، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لذلك، بما فيها إعطاء افادات».

ماذا يعني ذلك؟ بحسب وزير معني بالمفاوضات في شأن سلسلة الرواتب، فإن موقف مجلس الوزراء أمّن الغطاء اللازم للوزير بو صعب للمضي قدماً في تنفيذ قراره اعتباراً من اليوم الجمعة، ولكن مضمون النقاشات التي شهدتها الجلسة فرض صياغة الموقف بطريقة لا

اختصاصات ووظائف، ومهن تشترط حصول المتقدم إليها على شهادة رسمية